عناصر النهضة السودانية*

الفاتح علي بابكر الطاهر
(eaeltahir@gmail.com)
سبتمبر ٢٠١٩

مقدمة

السودان على مفترق طرق. يوفر نجاح ثورة ٢٠١٨/ ٢٠١٩ فرصة فريدة لإطلاق نهضة جديدة تنطلق نحو تحقيق تطلعات الشعب السوداني المشروعة. غالبًا ما تطمح المجموعات السياسية في السودان في اطروحاتها إلى تحقيق رؤى كبيرة وعظيمة ذات أبعاد إقليمية وكونية. هنالك حاجة إلى مقاربة واقعية جديدة لتطوير رؤية وطنية بسيطة، واقعية، وقابلة للتحقيق في شكل "أمة سودانية حرة ومزدهرة تعيش في سلام مع نفسها، مع المنطقة والعالم، مقيمة للعدل تحت سيادة حكم القانون، وملبية للاحتياجات الحيوية لكل جماهير شعبها، ومساهمة في الحضارة الإنسانية في القرن الحادي والعشرين."

هذه الرؤية متجذرة في قيم الثورة السودانية الاصيلة المتمثلة في العدالة والسلام والحرية، والتي تشكلت على مدى مئات السنين، معبرة عن كل ما هو جميل في التراث السوداني، ومتأثرة بقيم الإسلام المتسامح والمعتدل الذي مورس على هذه الأرض لوقت طويل قبل ظهور الإيديولوجيات المعاصرة في القرن العشرين.

الهدف يجب ان يكون متواضع، ومشابه لأهداف الأسر السودانية في ربوع الوطن. إنه ببساطة " إنشاء مجتمع في السودان، يجد فيه كل الشابات والشبان فرص التعليم المناسبة، ومن ثم الالتحاق بمهن ملبية للطموحات، والتمتع بحياة أسرية سعيدة وكريمة داخل بلادهم".

هنالك حاجه إلى نهضة سودانية جديدة من اجل تحقيق هذه الرؤية وهذا الهدف. ثورة ٢٠١٨/ ٢٠١٩ تقدم فرصة نادرة لإطلاق هذه العملية التاريخية.

من أجل نجاح مشروع النهضة السودانية، على الأمة أن تسجل في الاول تقدماً كبيراً على أربعة محاور: الديمقراطية وسيادة حكم القانون، المصالحة الوطنية، عقد اجتماعي سوداني جديد، والعمل على استقرار الاقتصاد المنهار في أوائل عام ٢٠١٩.

الديمقراطية وسيادة حكم القانون

يتم تعريف الديمقراطية هنا على أنها النظام الذي يتميز بانتخابات حرة ونزيهة، سيادة حكم القانون، وفصل السلطات. هذه هي المعايير المتحضرة لكيفية إدارة المجتمعات لاختلافاتها الداخلية في القرن الحادي والعشرين. السودان ليس استثناء. تمثل هذه المبادئ حلاً "تقنياً" لكيفية حكم الناس لأنفسهم، غير ملون بأي أيديولوجية. هذا الحل تم تبنيه من قبل الدول المتحضرة حول العالم، وبنفس المنطق تتبني هذه الدول المتحضرة السفر باستخدام الطائرات لأنه الحل "التقني" لكيفية حركة الأشخاص حول العالم في القرن الحادي والعشرين!

الانتخابات الحرة شرط ضروري ولكنه غير كاف لتحقيق الديمقراطية. يجب أن تكون الانتخابات نزيهة، ومعترف بها من الجميع على أنها نزيهة، بحيث لا يتم منح أي مرشح ميزة غير عادلة على الآخرين بسبب علاقتهم بالأنظمة الحاكمة السابقة. هذا المبدأ مهم لأن البلاد تخرج في هذه الايام من ثلاثة عقود من الحكم غير الديمقراطي والذي عمل على تركيز الثروة والسلطة في أيدي أنصار جماعة سياسية واحده.

خلال العقود الأخيرة، عانى السودان بشكل كبير من غياب سيادة حكم القانون. بدلاً من ذلك، ابتلي السودان بحكم رجل واحد! في كثير من الحالات، كانت القوانين المطبقة في البلاد تتعارض مع دستور البلاد، مما يحد من الحريات وينتهك حقوق الإنسان الأساسية. لم يتم إنفاذ العديد من القوانين الأخرى، أوتم إنفاذها بطريقة غير عادلة. سيتعين على السودان أن ينتقل سريعا إلى دولة تحترم سيادة حكم القانون، المطبق من قبل قضاء مستقل ومحترم.

في غياب سيادة حكم القانون، تم إضعاف المؤسسات السودانية في الهيئات القضائية (المحكمة الدستورية)، والتنفيذية (الوزارات)، والتشريعية (البرلمان) بشكل كبير، وفقدت استقلاليتها، من أجل تمهيد الطريق أمام حكم الرجل الواحد. سوف يحتاج السودان إلى إعادة بناء هذه المؤسسات مرة أخرى للعب دور مهم في المجتمع تحت سيادة حكم القانون، والعمل على استعادة تقاليدها الرزينة.

بينما يخرج السودان من ثلاثة عقود من الديكتاتورية، فإن إنشاء سلطة قضائية مستقلة هو خطوة ضرورية ومهمة. يجب إنشاء مفوضية حكومية للتحقيق في أي جرائم ارتُكبت خلال العقود الثلاثة الماضية وملاحقتها قضائياً من أجل رفع دعاوى مبنية على الحقائق والادلة أمام القضاء المستقل والمهني. يجب أن تتم هذه العملية بدرجة عالية من الاحترافية والنزاهة والدقة، من أجل تقديم نموذج حي لكيفية تحقيق العدالة في مجتمع ديمقراطي تحت سيادة حكم القانون.

إن إرساء سيادة حكم القانون في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أمر لا يقل أهمية عن المجال السياسي. يجب سن قوانين جديدة وتطبيقها بصرامة لضمان الشفافية والمهنية والنزاهة في جميع المعاملات المالية والتعاقدية من قبل الحكومة. يجب أن تتضمن هذه القوانين إطارًا قانونيًا قويًا لمنع ومكافحة الفساد في التجارة والأعمال الاقتصادية. خلق بيئة اقتصادية صحية وعادلة أمر ضروري لأي تقدم اقتصادي حقيقي في السودان.

السلام والمصالحة الوطنية: تحقيق التنمية المتوازنة

منذ الاستقلال، لم يعش السودان في سلام مع نفسه. استمرت الحروب الأهلية في الجنوب، ثم امتدت إلى الغرب والشرق. التهميش والتقاسم غير العادل للسلطة السياسية بين المناطق، والتنمية الاقتصادية غير المتكافئة بين جميع أنحاء البلاد هي الأسباب الجذرية لهذه الصراعات.

التقدم الحقيقي في محور المصالحة الوطنية سيتحقق عندما تتحول معالجة قضية التهميش من مطلب تنادي به الحركات الثورية المسلحة في أطراف السودان الي هم أساسي تتبناه الحكومة المركزية في الخرطوم وتبذل الجهد الصادق والمؤثر لتغيير الحقائق على الأرض ولتزيل الظلم عن قطاعات واسعة من الشعب. الحكومة الانتقالية يجب ان تعطي الفرصة الكاملة في المرحلة القادمة لمعالجة هذه المشكلة المزمنة.

للمضي قدمًا، قد يوفر نظام الحكم الديمقراطي إطارًا مرضيًا لتقاسم السلطة والمصالحة السياسية. ومع ذلك، فإن التهميش هو في المقام الأول مسألة تنمية اقتصادية متفاوتة استمرت لفترة طويلة مما أدى إلى خلق الكثير من المشاكل الاجتماعية

والسياسية. بالتالي، هنالك حاجة إلى نموذج مبتكر للتنمية الاقتصادية من أجل معالجة جزور المشكلة ومخلفات عقود من الإهمال والحروب، ولنشر الفرص الاقتصادية في جميع أنحاء البلاد، وخاصة المناطق المهمشة.

هنا، اود ان أقترح مبادرة لمواجهة تحدي التنمية الاقتصادية غير المتكافئة بتكوين "مفوضية وطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة" للإشراف على المهام التالية:

- يجب إجراء دراسة استقصائية مهنية من قبل خبراء دوليون محايدين بالتعاون مع ممثلين للسكان المحليين لإعداد خريطة مفصلة توصف مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع المحليات. يجب أن تغطي هذه الخرائط مدي توفر الخدمات الصحية والتعليمية والمياه والكهرباء ومقاييس المساواة في التعليم بين البنات والأولاد، بالإضافة إلى مدي توفر الفرص الاقتصادية وفرص العمل في تلك المحليات.
- يمكن بعد ذلك ترجمة الخريطة نفسها إلى قائمة أولويات تعكس ترتيبًا موضوعيًا للمحليات لكي تستخدمه الحكومة المركزية لاستهداف استثمارات جديدة في التنمية الاقتصادية.
- أقترح استخدام جميع إيرادات الحكومة المركزية من النفط والذهب والمعادن الأخرى لإنشاء صندوق تنمية يستهدف المناطق الأقل نمواً بناءً على التصنيف والمعايير المحددة أعلاه، وبغض النظر عن الموقع الجغرافي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لجميع المانحين الدوليين الذين لديهم مصالح ورغبة في استدامة الاستقرار في السودان وأفريقيا المساهمة في هذا الصندوق الإنمائي. تخصيص جميع عائدات النفط، المقدرة بسعر السوق، لهذا الصندوق سوف يؤثر بشكل كبير على الميزانية المركزية.
- يجب أن يستجيب تخصيص الأموال لمقترحات محددة صغيرة مقدمة من السلطات المحلية من مستوي المحليات في جميع أنحاء البلاد. هذه الطريقة في تخصيص الاموال من شأنها تمكين مختلف المحليات والاقاليم على حساب سلطة المركز.
- يجب أن تستهدف استثمارات التنمية المستقبلية توصيل امدادات المياه النظيفة والصرف الصحي والخدمات الصحية (خاصة الأمهات والأطفال) والخدمات التعليمية (المتساوية للبنات والاولاد) والكهرباء، وبرامج التدريب لخلق فرص العمل، والاستثمار في التكنولوجيا الزراعية.

- يجب تنفيذ هذه المبادرة بأعلى مستوى من الشفافية بما في ذلك المسوحات الميدانية الأولية، والتقييم المهني، والتصنيف، ومصادر التمويل، ومعايير تخصيص الاستثمارات والعطاءات، وتفاصيل العقود، ومقاييس النجاح.

في تقديري، فان خلق توازن في التنمية الاقتصادية هو المدخل الأساسي لتحقيق العدالة بين أقاليم السودان مما يؤدي، مع مرور الوقت، للسلام المستقر. إذا أردنا سلاما مستقرا في السودان فلنوفر قدرا اوفر من العدالة الاقتصادية والاجتماعية. لدفع ثمن هذا السلام، تحتاج النخب السياسية والاقتصادية في السودان، وبشكل أساسي في المركز، ان تقدم طوعا تنازلات مهمة خصما على امتيازاتها التاريخية، تناسقا مع قيم العدالة والسلام والحرية. ولكن الفوائد التي سوف تعود على كل اهل السودان، في المدي البعيد، من الاستقرار والسلام سوف تفوق أي ثمن يدفع في المدي القريب.

عقد اجتماعي سوداني جديد

التهميش ليس هو المشكلة الوحيدة التي يجب معالجتها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية في السودان. تشكل الطبيعة المتضاربة للأيديولوجيات المتنوعة التي توجه الطبقة السياسية في السودان تحديًا كبيرًا. تغطي هذه الأيديولوجيات أطروحات فلسفية وسياسية تمتد من أقصى اليمين الي أقصى اليسار، من السلفية إلى الإخوان المسلمين والقومية العربية والإفريقية والماركسية.

بينما يجب ضمان حرية التعبير والانتماء السياسي لجميع السودانيين، هناك حاجة ملحة للاتفاق على مجموعة مشتركة من الحقائق والمبادئ التي يمكن ان تشكل الأساس للتعايش السلمي لجميع هذه الأيديولوجيات المتنوعة داخل الأمة نفسها، جنبا إلى جنب مع غالبية السكان الذين لا يؤمنون باي من هذه الإيديولوجيات. والهدف من ذلك الاتفاق هو تفادي النكسات المستقبلية في التطور الديمقراطي السوداني، وتجنب تكرار تجارب عامي ١٩٦٩ و١٩٨٩.

هناك حاجة للاعتراف الصريح بميثاق موحد مشترك يحترمه جميع السودانيين، جميع الأطراف، وجميع المجموعات. قد يوفر هذا الميثاق إطارًا لعقد اجتماعي سوداني جديد يتفق عليه صراحةً من قبل جميع المجموعات السياسية والأفراد. هنا محاولة لتقديم مثال لهذا الميثاق المشترك الذي قد يجمع غالبية السودانيين:

- احترام التراث الإنساني المشترك القائم على العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والذي يقوم بتشكيل ودفع الاقتصاد في عالمنا في القرن الحادي والعشرين، وتسخير هذا التراث لتحقيق تحول السودان إلى مجتمع حديث.
- ضمان المساواة والكرامة والاحترام والتمثيل العادل في السودان لجميع الأفراد والجماعات، نساء ورجالا، بغض النظر عن خلفيتهم الإقليمية أو دينهم أو أشكال التعبير الثقافي أو الأصول العرقية.
- الشرط الوحيد لكي يتمتع أي سوداني بكامل الحريات الأساسية والحقوق هو القبول بنفس الحريات والحقوق لجميع أفراد المجتمع الآخرين.
- الديمقراطية الممارسة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وسيادة حكم القانون، وفصل السلطات هي الطريقة المتحضرة لكيفية إدارة المجتمعات لاختلافاتها الداخلية في القرن الحادي والعشرين. السودان ليس استثناء.
- في أي مجتمع حر، تعكس القوانين قيم الناس بشكل طبيعي. سوف تنعكس القيم السودانية في القوانين السودانية المصاغة والمجازة من قِبل ممثلي الشعب السوداني المنتخبين بطريقة عادلة وحرة من خلال عملية ديمقراطية، تحت سيادة حكم القانون. إرادة الشعب الحرة هي المرآة التي تعكس القيم الحقيقية للشعب مما يقود لصياغة قوانين مقبولة للجميع.
- النسخة المتسامحة والمعتدلة للإسلام هي العامل الرئيسي الذي شكل وصاغ قيمً الشعب السوداني من خلال أكثر من ألف عام. الأديان والتقاليد الأخرى تحترم وتمارس من قبل قطاعات مهمه من الشعب السوداني. يجب حماية حق الافراد في ممارسة أي من الاديان.

هذه المجموعة من الحقائق والمبادئ تشكل مثالًا للعناصر التي يجب إدراجها في أي عقد اجتماعي مقبول في السودان. بالطبع فانه لا يمكن الصياغة الناجحة لهذا العقد من قبل أي فرد واحد، ولكن يمكن ذلك من خلال مشاركة وتفاعل جاد ومتواصل من قبل مجموعات تمثل مختلف الأطياف السياسية.

الاقتصاد السوداني: من الأزمة إلى الاستقرار

إليكم بعض الأفكار والمقترحات المحددة والمفصلة التي اطرحها لتشجيع حوار بين الشباب السوداني حول: كيف يمكن للسودان تجاوز الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة في أوائل عام 2019 نحو الاستقرار الاقتصادي، لكي يمهد الطريق للتنمية المستدامة؟ أقدم هذه المقترحات العامة، ليس من منظور خبير اقتصادي، بل من منظور فردي، منظور شخص حادب على مصلحة الوطن، ومعني بعمق الأزمة الاقتصادية في السودان.

السياسات المالية: العودة إلى الأساسيات

١. تعزيز الإنتاج الاقتصادي المحلي في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات هو هدف أساسي يمكن تحقيقه من خلال تهيئة بيئة اقتصادية عادلة وشفافة وتنافسية ويمكن التنبؤ من خلالها، وخالية من الفساد الحكومي والضرائب المفرطة وجميع التدخلات الحكومية الأخرى التي من شأنها أن تقلل من القدرة التنافسية في الاقتصاد السوداني بالنسبة إلى بقية العالم. إجتثاث جذور الفساد على المستوي الفردي والمؤسسي يمثل أولوية قصوى. إشاعة الشفافية هي ضرورة في المرحلة القادمة. هذه الخطوات تخلق المناخ الملائم لمجموعة سياسات مالية جديدة وضرورية في المرحلة القادمة.

٢. سعر صرف العملة الموحد الذي تحدده قوى السوق الحرة هو سمة من سمات جميع الاقتصادات المستقرة. قانون العرض والطلب هو المحدد الأساسي لسعر العملة الحقيقي، وبالتالي يجب علي الدولة ان لا تتدخل في تحديد سعر العملة مباشرة بل تركز في التأثير على العوامل الاقتصادية (وليس الاجراءات الأمنية) التي ترفع العرض وتخفض الطلب، فيستقر السعر. بشكل عام، يجب أن تشجع سياسات الحكومة السودانية تدفق العملة الصعبة إلى البلاد، وأن تثبط تدفق العملات الي خارج البلاد، وبالتالي تساعد على استقرار سعر العملة. يجب تبني سياسات معقولة لتشجيع الإنتاج المحلي والتصدير، وتثبيط الواردات والاستهلاك خصوصا السلع المستوردة. يجب الترويج للمنتجات المحلية على حساب السلع المستوردة.

٣. الإدارة الذكية لأنشطة الاستيراد والتصدير ضرورية. جميع عائدات العملة الصعبة من الصادرات يجب إعادتها إلى البلاد، وتحويلها الي العملة المحلية.

٤. يجب أن تنظم سياسات الاستيراد لضمان الأولوية للاحتياجات الأساسية مثل القمح والوقود والأدوية، ثم تنظيم استيراد قائمة محدودة من السلع الأقل أهمية، وبحجم يتوقف على مستوى الصادرات.

٥. في حين يجب أن يكون الأفراد قادرين على تحويل أموالهم والاحتفاظ بها داخل السودان كعملات محلية أو صعبة، يجب تنظيم تصدير العملة الصعبة والسماح بذلك بهدف تمويل الواردات الأساسية فقط، بما في ذلك تمويل استيراد المعدات والمدخلات الأخرى التي تعزز الإنتاج المحلي.

٦. يجب أن تسهل السياسات تحويل الأموال من قبل المغتربين السودانيين إلى السودان، وتشجع عودة السودانيين من الشتات واستقرارهم في البلاد من خلال توفير الحوافز المغرية لأولئك الذين يستثمرون في أعمال تجارية إنتاجية جديدة في السودان، ويشرعون في استيراد المعدات والتكنولوجيا، وتوظيف الشباب.

٧. لأسباب اقتصادية بحتة، يجب تطوير السياسات ومتابعتها لوقف التصدير النشط للعملة الصعبة من قبل كل الأجانب المقيمين في السودان. في ظروفه الحالية، السودان غير قادر علي تحمل تكاليف هذه التحويلات إلى الخارج.

٨. بدلاً من استيراد الكهرباء، ينبغي أن تركز الجهود الحكومية على توليد الكهرباء على المستوى المحلي مما يؤدي إلى الاكتفاء الذاتي مع التركيز على مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية. تخفيض واردات الكهرباء يوفر العملة الصعبة.

٩. لا ينبغي الاستعانة بشركات أجنبية لتقديم خدمات الموانئ او أي خدمات شبيهة لان هذه الشركات بعد تحقيق الأرباح السريعة سوف تصبح مشتر للعملة الصعبة، في المستقبل القريب، من أجل تصدير أرباحها.

<u>إنصاف، وتعديلات، من اجل تحقيق الاستقرار</u>

١. مراجعة هيكلة وتقييم الوظائف والأجور هو امر ضروري وخطوة أولي. رفع الحد الأدنى للأجور، عشرة اضعاف أو نحو ذلك، هو بداية جيدة لضمان مستوى معيشة كريمة للجميع.

٢. تحديد النسبة بين أعلى إلى أدنى راتب في الحكومة، إلى حوالي العشرين ضعف أو نحو ذلك، هي خطوة متقدمة من أجل ضمان العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت في مستويات الدخل.

٣. يجب إيلاء اهتمام خاص لرفع مرتبات المعلمين ورجال الشرطة والممرضات والممرضين والمساعدين الطبيين، لجعل هذه المهن المهمة أكثر جاذبية.

٤. إزالة جميع أشكال الدعم، بما في ذلك دعم الخبز والبنزين والكهرباء، تدريجياً وبخطوات محسوبة. يجب أن تؤدي إزالة الدعم في نهاية المطاف إلى تقليل التهريب بشكل كبير، والقضاء على التباين بين الأغنياء والفقراء في مقدار الدعم الذي قد

يتلقونه. في الوقت الحالي، تُستخدم الموارد المركزية التي يستحقها الفقراء في أطراف البلاد، لدعم الأغنياء (نسبياً) في الخرطوم.

إن مسألة الدعم، التي كثيراً ما تناقش في سياق السياسات التي تفرضها وكالات التمويل الأجنبية، هي في الواقع مسألة عدالة اجتماعية واقتصادية من الدرجة الاولي. هذا النقاش يحدث في بلد يدرس فيه الأطفال في فصول يفترشون ارضها بدون كراسي في الأطراف، ويموتون بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، في حين يتمتع الأغنياء نسبياً في الخرطوم بغرف مكيفة الهواء بفضل الكهرباء المدعومة من الحكومة، ويستمتعون بركوب سياراتهم المسرفة في استهلاك البنزين المدعوم. يجب تصحيح هذه الأوضاع في السودان الجديد.

٥. استخدام المال المدخر من إلغاء الدعم لإنشاء نظام ضمان اجتماعي شفاف وفعال لدعم ذوي الدخل المنخفض اقتصاديًا، وتدريبهم للحصول على وظائف ذات دخول مجزية.

٦. يجب إدخال تسعيره تدريجيه للكهرباء والبنزين، والمياه بحيث يزيد السعر كلما زاد الاستهلاك. الاسراف في الاستهلاك هو آفة اقتصادية واجتماعية بالنسبة للسودان، وآفة بيئية للسودان والعالم!

٧. تحويل الموارد الحكومية الكبيرة المخصصة حالياً لأغراض عسكرية غير ضرورية بعد تحقيق السلام، واغراض أمنية غير متناسبة مع طبيعة النظام الديمقراطي، لاستخدامها في تمويل قطاعي الصحة والتعليم. يجب أن تكون الأولوية القصوى في السودان دائمًا هي الاستثمار في صحة وتعليم شعبه. هذه هي أهم وظيفة للحكومة.

٨. إنشاء برنامج جديد للتدريب مصمم بعناية لاستيعاب العدد الكبير من الشباب السودانيين الذين تتمثل مهاراتهم وخبراتهم الوحيدة في الجندية والقتال، (الحكومة والحركات المسلحة)، من اجل تسهيل اندماجهم في الأنشطة الاقتصادية المنتجة من خلال اكتساب مهارات جديدة، والتمويل البنكي لأعمالهم التجارية الصغيرة.

٩. استخدام الموارد العسكرية الحالية لتأمين الحدود ووقف تهريب البضائع والأشخاص، يجب على الجيش السوداني التركيز على حماية الحدود.

<u>إصلاح السياسة الضريبية</u>

١. اعتماد سياسة ضريبية تدريجية تعتمد بشكل رئيسي على ضريبة الدخل وأقل اعتمادا على ضريبة الاستهلاك، يجب أن يزيد معدل ضريبة الدخل مع زيادة دخل الفرد بطريقة مماثلة للعديد من البلدان الأخرى، ينبغي إعفاء المواطنين ذوي الدخل المنخفض من ضرائب الدخل.

٢. ربط فئات الضرائب بخدمات حكومية محددة على جميع المستويات الحكومية، حتى يتمكن المواطنون من التعرف على الخدمات التي تقدمها الحكومة ويتم تمويلها مباشرة من تلك الضرائب.

٣. فرض ضرائب جديدة على العقارات (حوالي 1٪من قيمة العقار)، كما هو الحال في معظم مدن العالم، على العقارات ذات القيمة العالية بشكل رئيسي في الأحياء الغنية من الخرطوم والمدن الكبيرة لتمويل الخدمات التعليمية والأمنية وصحة البيئة على المستوى المحلي وبالتالي توفير المزيد من التمويل الحكومي للخدمات في الأحياء الأقل حظًا.

٤. يجب فرض تحصيل ضريبي صارم، مع عدم وجود إعفاءات على الإطلاق.

مبادرات التنمية المستدامة

بعد تحقيق تقدم كبير على المحاور الأربعة: الديمقراطية وسيادة القانون، المصالحة الوطنية، العقد الاجتماعي السوداني الجديد، واستقرار الاقتصاد المنهار في أوائل عام ٢٠١٩، ستكون الأمة على استعداد لإطلاق مبادرات تحويلية متميزة من شأنها أن تصيغ وتشكل نهضة سودانية، على طريق التنمية المستدامة، وتقرب البلاد من الرؤية والهدف المذكور أعلاه. فيما يلي أمثلة لثلاثة عشر مبادرة مهمة:

١. التنمية المستدامة المؤسسة على العلم والتكنولوجيا والابتكار

هناك حاجة ملحة للسودان للانضمام مرة أخرى إلى مجموعة الدول المتحضرة التي تقدر الدور الهام للعلم والتكنولوجيا والابتكار في حل المشكلات المجتمعية. يجب التخطيط لاستثمارات كبيرة ومتكاملة على جميع المستويات، بدءًا من دعم تعليم العلوم في المراحل المبكرة التي تبدأ قبل المدرسة الابتدائية، إلى تعليم مهارات التفكير العلمي في المدارس الابتدائية والثانوية، والالتزامات الجادة نحو تمويل البحوث حول المشكلات المجتمعية الحرجة في الجامعات ومراكز البحوث.

أدعو لمبادرة مهمة وكبيرة لتطوير تعليم الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية في المدارس الابتدائية والثانوية السودانية. يجب أن تنسق الجهود في (١) تدريب المعلمين وتحفيز مجهوداتهم بشكل أفضل، (٢) تطوير مناهج متقدمة وجديدة مماثلة لتلك المتبعة في بلدان متفوقة في هذا المجال مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة، و (٣) وضع معايير وتوقعات عالية المستوي.

حماية البيئة والوقاية من المشاكل البيئية هي أولوية مهمة. يجب متابعة تطبيق اللوائح البيئية الجديدة والقائمة لحماية المياه والهواء والتربة والصحاري والغابات السودانية. يعتبر منع التلوث وتجنب التدهور البيئي أكثر جدوى عمليا، وأكثر فاعلية من الناحية الاقتصادية من أي محاولة لعلاج المشكلات البيئية بعد حدوثها. أدعو إلى إصدار وإنفاذ قوانين جديدة تنشئ مناطق محمية جديدة في الصحاري والغابات والسواحل في السودان.

يمثل تغير المناخ تحديا للسودان. هناك حاجة إلى تصميم خطط جادة لتكيف السودان مع آثار تغير المناخ. تتطلب درجات الحرارة الأكثر دفئًا تدابير تكيف مهمة في التخطيط الحضري وتكنولوجيا البناء المبتكرة. هناك حاجة إلى تدابير تكيف أخرى في قطاعات المياه والنقل والكهرباء. إن الاستثمارات الجديدة في الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية، ستضع البلد في طريق التفاعل الإيجابي مع عالم يتحرك بسرعة نحو اقتصاد منخفض الكربون.

هناك حاجة لإصلاحات كبرى في صناعات النفط والذهب للحفاظ على المصلحة الوطنية وتحديث التكنولوجيا، حماية البيئة، وحماية صحة العمال في هذا القطاع. هناك حاجة ماسة إلى المساءلة والشفافية وسيادة حكم القانون لتطوير هذه القطاعات الوطنية المهمة. يجب الاستثمار في تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة مثل "الحفر الأفقي" لتعزيز معدل استرداد النفط والغاز. استخدام تطبيقات تقنية أكثر تطوراً سيحسن كفاءة تعدين الذهب.

٢. ثورة السودان الخضراء

السودان، مثله مثل العديد من البلدان الأفريقية، يتخلف عن العالم في الإنتاجية الزراعية (كمية المحصول المنتج من فدان واحد)، بسبب عدم اعتماد تكنولوجيا زراعية مهمة مثل استخدام البذور المحسنة والأسمدة المناسبة، وطرق الري المتطورة. تحتوي هذه المبادرة على ثلاثة عناصر:

أولاً، يجب اعتماد التكنولوجيا الحديثة في استخدام البذور المحسنة، وزيادة استعمال الأسمدة المناسبة، والتمويل للتوسع الرأسي للزراعة بدلاً من التوسع الأفقي. هناك حاجة ماسة لتجميع المعلومات ورسم خرائط خصوبة التربة، ولاستثمارات كبيرة وجديدة في البنية التحتية للبحوث الزراعية في السودان وفي التمويل الزراعي وتسويق المنتجات.

ثانياً، إطلاق صناعة الأسمدة السودانية لبدء وزيادة الإنتاج المحلي خاصة الأسمدة النيتروجينية، مع إمكانية استخدام الغاز الطبيعي السوداني من المواقع القليلة التي تم اكتشافه فيها. هنا، أقترح إنشاء مصنع كبير للأسمدة في منطقة الجزيرة أو حولها باستخدام الغاز الطبيعي المكتشف في المنطقة.

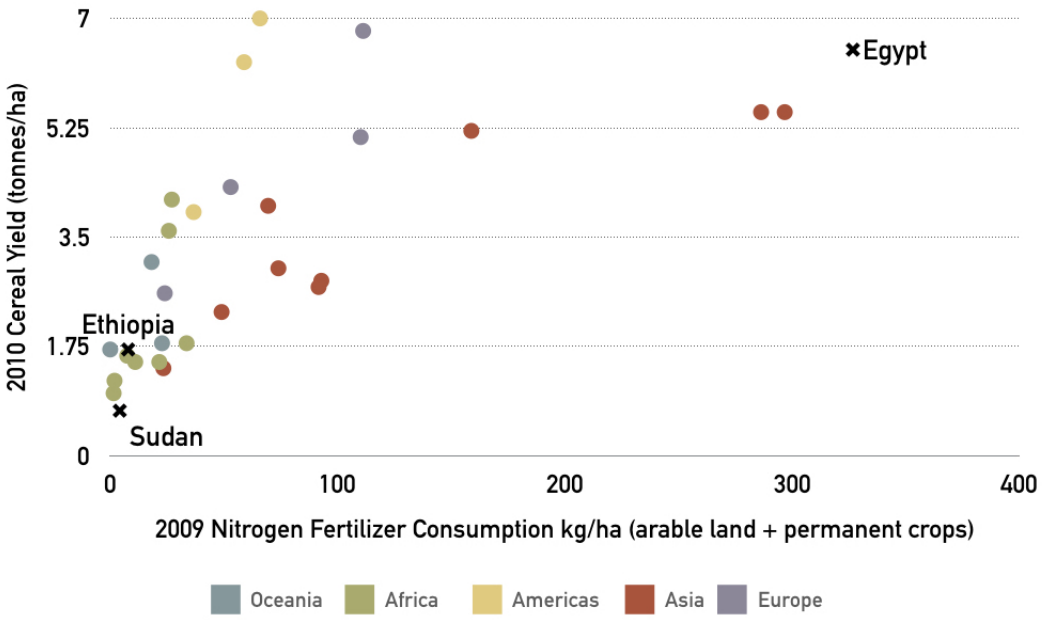

معدلات استخدام السماد وعلاقتها بالإنتاجية الزراعية

ثالثاً، ينبغي أن تشجع هذه المبادرة المعالجة الصناعية للصادرات السودانية الزراعية التقليدية مثل الصمغ العربي والسمسم والفول السوداني والقطن وغيرها لإضافة قيمة اقتصادية قبل تصديرها. وبالمثل، ينبغي أن تهدف أنشطة الإنتاج الحيواني إلى تصدير منتجات اللحوم بدلاً من تصدير الحيوانات أو علف الحيوانات، والاستفادة من قرب السودان من أسواق الشرق الأوسط.

ربما كان إطلاق الثورة الخضراء في السودان هو أهم مبادرة في هذه القائمة. هناك إمكانية كبيرة لزيادة إنتاجية الزراعة في السودان بشكل كبير كنتيجة لحزمة استثمارات متواضعة في التكنولوجيا الزراعية (زيادة استخدام الأسمدة وأصناف البذور الجديدة).

٣. الصحة العامة قبل الخدمات العلاجية

اقتصاد "المرض" مزدهر في السودان كما هو واضح في الانتشار الكثيف للعيادات الخاصة، وفي الطوابير الطويلة في المستشفيات العامة. يعاني الناس، وما زال الكثيرون يموتون بسبب أمراض يمكن الوقاية منها في السودان. على الرغم من ندرة الإحصاءات، فإن الإنفاق على العلاج الطبي والأدوية يتجاوز الاستثمارات في الصحة العامة بهوامش واسعة. إهمال الصحة العامة والوقاية من الأمراض هو السبب الجذري لأزمة الرعاية الصحية في السودان. هناك حاجة ماسة إلى مبادرة جديدة تستثمر في الصحة العامة للوقاية من الأمراض وتقليل النفقات الطبية الضخمة من قبل الجمهور في علاج الأمراض التي يمكن الوقاية منها! تحتاج الاولويات التي تحدد مخصصات الميزانية للصحة العامة والعلاج الطبي إلى تعديل كبير، يعكس الأولويات السائدة.

يجب فرض ضرائب جديدة على العيادات الخاصة والخدمات الطبية الخاصة، مع توجيه العائدات مباشرة لتمويل استثمارات في الصحة العامة مع التركيز على التثقيف الصحي والصحة البيئية.

يجب أن تكون الأولوية القصوى في السودان دائمًا هي الاستثمار في صحة وتعليم شعبه. هذه هي أهم وظيفة للحكومة. يجب ألا يكون القطاع الخاص المزود الرئيسي للخدمات الصحية، وعلى الحكومة أن تثبط استثمارات القطاع الخاص الهادفة للربح التجاري في القطاعات الصحية التي تستغل وتستفيد من أوجه القصور في المستشفيات العامة، والتي تستفيد من قلة الاستثمارات الحكومية في الصحة العامة.

٤. التعليم، من اجل الوظائف، ولدعم ريادة الأعمال

توسع التعليم العالي بشكل كبير في السودان خلال العقود القليلة الماضية. ولكن للأسف، تم هذا التوسع الكمي على حساب الجودة. موارد الجامعات الحكومية، بما في ذلك المحاضرين، غير كافية والتعليم المقدم ضعيف المحتوي. أصبحت الجامعات الخاصة تتفشى بعد أن أصبح التعليم العالي عملية تجارية تسعى لتحقيق أرباح سريعة من قبل المستثمرين الوطنيين والأجانب!

هناك حاجة ملحة لإعادة الهيكلة الأساسية لنظام التعليم العالي مع هدفين رئيسيين: (١) دمج الجامعات الحكومية في عدد أقل من الجامعات وتخصيص تمويل إضافي لتحسين جودة التعليم، (٢) تقليص الأعمال التجارية الهادفة للربح من التعليم العالي. يجب أن تدار الجامعات الخاصة كمؤسسات غير ربحية.

هناك مشكلة رئيسية أخرى في نظام التعليم العالي الحالي في السودان وهي الفصل الواضح بين المناهج التعليمية واحتياجات سوق العمل. هناك حاجة إلى إصلاح كبير للتأكد من أن الشباب السوداني يتعلمون ويتدربون على اكتساب مهارات إنتاجية قابلة للتسويق، وخاصة المهارات التي من شأنها أن تعد الشباب وتدربهم على بدء الأعمال التجارية الخاصة وإدارتها بدلاً من الاعتماد على الوظائف الحكومية.

نتيجة لسياسات الدولة في مجال التعليم العالي، تخرج عدد كبير من الشباب السوداني خلال العقد الماضي من جامعات سودانية فشلت في إعدادهم لأي مهنة متوفرة في السودان. هناك حاجة إلى برنامج طوارئ اسعافي جديد لإعادة التدريب من اجل تحويل هذا الجيش من الشباب العاطلين عن العمل إلى قوة عاملة منتجة تقود التحول الاقتصادي المرجو في البلاد. أقترح إنشاء برنامج وطني لتدريب الشباب يقدم الدبلومات والشهادات بعد الانتهاء من برامج التدريب العملي القصيرة والمكثفة في الجامعات السودانية (من ٣ إلى ١٢ شهرًا). يجب أن تكون الخطوة الأولى هي دراسة سوق مصممة لتحديد فرص العمل الموجودة حاليا والمتوقعة في المدي القريب. يجب ان تكون البداية هي قائمة الوظائف التي يشغلها الأجانب في السودان. يجب تصميم مناهج ومحتوى البرامج التدريبية لتناسب الوظائف المتاحة في سوق العمل. يجب توجيه اهتمام خاص لرفع مستوى هذه البرامج حتى يشعر الخريجون بتحسن كبير في اكتساب مهارات جديدة قابلة للتسويق، ومنحهم سمعة طيبة بين أصحاب العمل المحتملين. من أمثلة الموضوعات المحتملة لهذه الشهادات والبرامج: مهارات اللغة الإنجليزية ؛ إدارة المشاريع

والمحاسبة؛ مهارات الكتابة والتواصل؛ مبادئ الإنتاجية الزراعية والاقتصاد الزراعي؛ المهارات المرغوبة في صناعة البناء؛ أساسيات ريادة الأعمال ، إلخ

في المدي البعيد، يجب أن يركز تعليم العلوم والتكنولوجيا في الجامعات السودانية على الفرص الجديدة الناشئة في الصناعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والوقود الحيوي والطاقة الشمسية، والتي تربط بين البحوث التطبيقية وجيل جديد من رواد الأعمال السودانيين الشباب.

٥. نحو استغلال أمثل لموارد المياه

يتلقى السودان كميات كبيرة من المياه من نهر النيل. ومع ذلك، لم يستغل بالكامل حصته من مياه النيل المخصصة وفقًا لاتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ بين السودان ومصر. ونتيجة لذلك، تتدفق بشكل طبيعي إلى مصر بلايين الأمتار المكعبة من المياه غير المستغلة. استمر هذا الإهدار في مياه السودان كل عام لمدة ٦٠ عامًا، دون أي تعويض للسودان. يجب وضع خطط محددة للاستفادة من حصة السودان الكاملة من مياه النيل، وتنفيذها خلال فترة قصيرة.

الماء هو مورد استراتيجي وينبغي تحسين استخدامه لصالح الأمة. هنا، أقترح أن يدرس السودان فرص نقل المياه إلى ساحل البحر الأحمر لدعم تنمية المنطقة الساحلية. يمكن تصميم خط أنابيب مناسب لنقل المياه من النيل إلى ساحل البحر الأحمر. من أجل نقل المياه من النيل إلى بورتسودان، يجب ضخ المياه الي اعلي فوق مرتفعات البحر الأحمر في شرق السودان. ومع ذلك، يمكن استعادة جزء كبير من هذه الطاقة من خلال توليد الطاقة الكهرومائية حينما تتدفق المياه إلى أسفل قرب بورتسودان. يجب استخدام المياه المنقولة إلى بورتسودان لتلبية الطلب المحلي في تلك المدينة، وتطوير ساحل البحر الأحمر.

تطوير استراتيجية سودانية جديده وشفافة لاستخدام مياه النيل، تحقق المصالح الوطنية، وتثمن التعاون بين دول الحوض نحو استخدام عادل ومستدام لمياه النيل يجب ان يكون أولوية في المرحلة القادمة. إن موقع السودان بين إثيوبيا ومصر هو موقع جغرافي معقد، وسيقوم بالضرورة بإملاء استراتيجية مائية أكثر تعقيدًا من أي من البلدين. وبعبارة أخرى، فإن الموقف الاستراتيجي الذي يتم فيه عرض المصالح السودانية على أنها متوافقة تمامًا مع مصالح مصر، أو تتماشى تمامًا مع مصالح

إثيوبيا، لا يتوافق مع حقائق الجغرافيا. على عكس هذه الصورة، فأن استراتيجية المياه للسودان في العقود القليلة الماضية باتت تتأرجح بين المواءمة التامة مع المواقف المصرية والتوافق التام مع المواقف الإثيوبية، اعتمادًا على اتجاه الرياح السياسية. المصلحة الوطنية للسودان هي في استراتيجية "التثليث" التي تحدد دائمًا مجموعة فريدة من المصالح الوطنية للسودان في مياه النيل.

كما هو موضح بالتفصيل في الباب الخاص بالثورة الخضراء اعلاه، سيستفيد السودان بشكل كبير من التوسع الرأسي للزراعة بدلاً من التوسع الأفقي، وبذلك يستخدم المياه بكفاءة أكبر. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يجعل السودان أولوية قصوى للاستثمار في تحسين كفاءة استخدام المياه من خلال اعتماد تقنيات الري المتقدمة. هذا التوفير سيمكن السودان من التوسع في مساحة الأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج.

٦. ثورة الخدمات اللوجستية في السودان

يتمتع السودان بموقع فريد في أفريقيا محاط بأربع دول غير ساحلية: إثيوبيا وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد. جميع هذه البلدان غير ساحلية، وليس لديها أي موانئ بحرية لاستخدامها في تصدير واستيراد البضائع. يبلغ إجمالي عدد سكان هذه البلدان ١٣٥ مليون نسمة (أي أكثر من ٣ أضعاف عدد سكان السودان)، ويبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ١٠٠ بليون دولارًا أمريكيًا. حتى وقت قريب، كان النشاط الاقتصادي الرئيسي بين السودان وهذه الدول هو تهريب السلع المدعومة! هنا، أقترح مبادرة تجارية ولوجستية كبرى تركز على الموقع الاستراتيجي للسودان وعلى تحويل السودان إلى مركز أفريقي للوجستيات والتجارة.

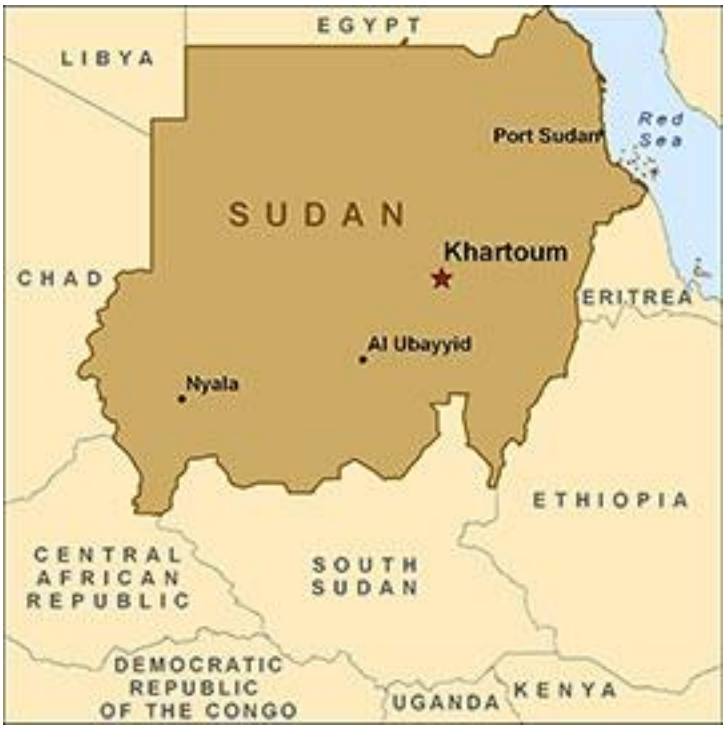

يجب أن تبني هذه المبادرة على الروابط الاجتماعية والتاريخية الراسخة والخبرات المحلية في تجارة الحدود وينبغي تشجيع التجارة القانونية لتحل محل التهريب! يجب على الحكومة الاستثمار في بناء البنية التحتية مثل الموانئ والسكك الحديدية والطرق السريعة. سيكون القطاع الخاص هو الفاعل الرئيسي في هذه المبادرة.

إحدى المزايا الاستراتيجية لهذه المبادرة تنبع من حقيقة أن الاقاليم السودانية المتاخمة لهذه البلدان الأربعة هي مناطق تم إهمالها تاريخياً، وبالتالي فإن هذه الاقاليم بحاجة إلى عمل إيجابي لتحفيز التنمية الاقتصادية.

٧. السودان كمركز أفريقي للخدمات المهنية

هذه المبادرة تسعي لتشجيع اقتصاد خدمات جديد في السودان، قائم على المعرفة. اقليميا، هناك فرصة لتحويل السودان إلى مركز أفريقي للخدمات الطبية والهندسية والتعليمية والقانونية. تعتمد هذه المبادرة على الميزة النسبية للسودان في هذه المجالات المهنية مقارنة بجيرانه الأفارقة.

يمكن اختيار مدن سودانية مختلفة كمراكز لأنشطة الخدمات المهنية المختلفة لتكون بمثابة نقطة جذب للسياحة الخدمية الأفريقية. ينبغي لهذه المراكز الجديدة أن ترحب بالزائرين المقتدرين من الطبقة الوسطى من الدول المجاورة الذين يبحثون عن خدمات مهنية متميزة في المجالات الطبية والقانونية والتعليمية والهندسية.

٨. السياحة: اكتشف السودان

يجب إطلاق مبادرة سياحية لتطوير الفرص في فصل الشتاء عندما يكون الطقس في السودان ألطف مقارنة بالطقس القاسي في الصيف. ينبغي استكشاف فرص تطوير صناعة السياحة مع التركيز على الآثار في الشمال، والمنتجعات البحرية في الشرق على طول البحر الأحمر، والصيد المستدام للحياة البرية في المناطق الصحراوية الواسعة، وتطوير منتجعات سياحية جذابة جديدة في جبل مرة وجبال النوبة.

يجب أن تتكامل السياحة الناشئة في المناطق الشمالية من السودان مع أنشطة مماثلة في صعيد مصر، وخاصة في هذه المرحلة المبكرة من تطور صناعة السياحة في السودان.

٩. نماذج جديدة ومبتكرة للتنمية الاقتصادية في السودان

السودان في حاجة ماسة لاستكشاف أنماط ونماذج جديدة للتنمية الاقتصادية. أحد النماذج التي يجب أخذها في الاعتبار هو النموذج المختلط الذي تكون فيه الشركات مملوكة جزئيًا للقطاع الخاص ومملوكة جزئيًا للحكومة. يناسب هذا النموذج القطاعات الاستراتيجية الوطنية مثل النفط والتعدين والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية. إنه يضمن أن تستفيد الأمة على النحو الأمثل من استخدام مواردها الطبيعية، مع الاستفادة من الكفاءة المحتملة في نهج القطاع الخاص في قطاع الأعمال. على سبيل المثال، يمكن إعادة إطلاق الخطوط الجوية السودانية الجديدة كشركة مساهمة عامة ربحيه، مملوكة جزئياً من قبل الحكومة بينما تدعو المواطنين والمغتربين لدعم شركة النقل الوطنية عن طريق شراء أسهم في الشركة الجديدة.

يجب أن تشجع السياسات واللوائح استثمارات السودانيين في الاقتصاد السوداني (المواطنين والمغتربين) وتثبط الاستثمارات الأجنبية القصيرة الأجل التي تسعى في النهاية إلى تصدير أرباح سريعة في شكل عملة صعبة (تجربة شركات الاتصالات).

يجب تحفيز المغتربين السودانيين لتشكيل شركات جديدة تستثمر في مشاريع التنمية وتقوم بتحويل مدخرات هذا القطاع الهام من السودانيين للمساهمة في نهضة وطنهم الأم.

١٠. إعادة ترويج اسم السودان

عانى السودان في العقود القليلة الماضية من التغطية الإخبارية السلبية في وسائل الإعلام الدولية. هذه التغطية التي كانت دقيقة إلى حد كبير اضرت بالصورة العامة للسودان. هناك حاجة ملحة لتصميم وتنفيذ حملة إعلامية منسقة لإعادة ترويج اسم السودان بالتركيز على جميع الجوانب الإيجابية للسودان من تاريخه الغني، وتنوع السكان، والمناظر الطبيعية الجميلة. إن الثورة السلمية الأخيرة، والنضال الناجح للشعب السوداني من أجل الحرية، يمكن تقديمهما إلى العالم كمثال لإنجاز مشرف حققته هذه الأمة الخاصة. يمكن تسليط الضوء على النسخة المتسامحة للإسلام التي يمارسها السودانيون، والطبيعة السلمية والسخية للثقافة السودانية لتغيير الصور النمطية الراسخة عن السودان وشعبه. أخيرًا، يمكن تقديم الموسيقى السودانية التي تحظى بإعجاب عبر منطقة واسعة في إفريقيا إلى العالم كمثال على مساهمات السودان الثقافية في الحضارة الإنسانية في القرن الحادي والعشرين.

١١. مواجهة التحدي السكاني

تواجه قارة إفريقيا أزمة سكانية. بحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم بمليارين. وستكون نصف هذه الزيادة في إفريقيا، مما يضاعف حجم السكان الأفارقة من مليار إلى ملياري نسمة. السودان لا يختلف عن محيطه الافريقي. من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان السودان خلال الثلاثين عامًا القادمة. من الواضح أنه لا السودان ولا إفريقيا لديهما القدرة الاقتصادية على استيعاب هذه الإضافات الكبيرة في مثل هذه الأوقات القصيرة، وفي الوقت نفسه تحقيق التقدم المرجو في مستويات المعيشة لتقليل معدل الفقر. إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح، فمن المحتمل أن تكون الزيادة السكانية سببًا رئيسيًا ثابتًا لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في السودان وافريقيا في القرن الحادي والعشرين.

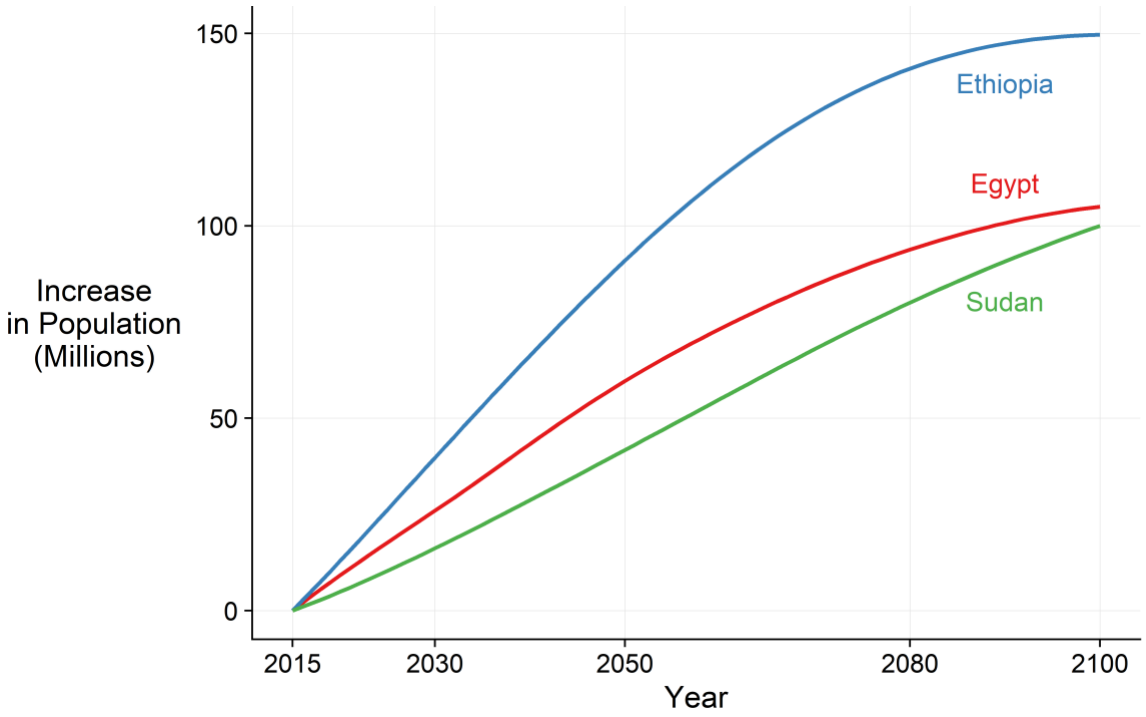

توقعات الزيادة في عدد السكان، الأمم المتحدة

الحديث عن السياسة السكانية ليس موضوعًا محببا في إفريقيا. كيفية توصيف طبيعة ونطاق المشكلة أمر مثير للجدل. ومع ذلك، فإن النهج الأكثر كفاءة لمعالجة مشكلة السكان ليس مثير للجدل. تعليم الفتيات حتى الانتهاء من المرحلة الثانوية هو السياسة الأكثر فاعلية لمعالجة مشكلة السكان. من البديهي، أنه لا ينبغي لأحد أن يعارض تعليم الفتيات أو الأولاد في السودان أو في أي مكان آخر! يجب إطلاق مبادرة مهمة لتعليم جميع الفتيات السودانيات في جميع أنحاء البلاد، وخصوصا الأقاليم المهمشة، حتى يتلقين شهادة التعليم الثانوي السودانية. هذا مثال جيد على الكيفية التي ستساعد بها المساواة بين الجنسين على معالجة مشكلة مجتمعية مهمة.

في حين أن الزيادة في عدد السكان في بلد به بنية تحتية اساسية متطورة لتمكين الإنتاج الاقتصادي، مثل ألمانيا واليابان، قد تعزز الاستهلاك والطلب الاقتصادي وتحرك النمو الاقتصادي، فإن الحجة نفسها ليست صالحة بالنسبة للبلدان التي لم يتم تطوير هذه البنية التحتية فيها بعد. في مثل هذه البلدان، كما هو الحال في إفريقيا،ربما لا يرتفع معدل النمو الاقتصادي كنتيجة لأي زيادات في عدد السكان. بالإضافة إلى ذلك، لا تؤدي إضافة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض إلى تعزيز الطلب الاقتصادي

بشكل كبير بسبب قوتهم الشرائية المنخفضة. بدلاً من ذلك، فإن الزيادة في عدد السكان في ظل هذه الظروف سوف تثقل كاهل الدولة بسبب زيادة الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية، وزيادة الطلب على الوظائف والفرص الاقتصادية. نتيجة لذلك، تصبح عملية التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى بناء وتطوير بنية تحتية جديدة لتمكين الإنتاج الاقتصادي صعبة إن لم تكن مستحيلة. مثل هذه الظروف من المرجح أن تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

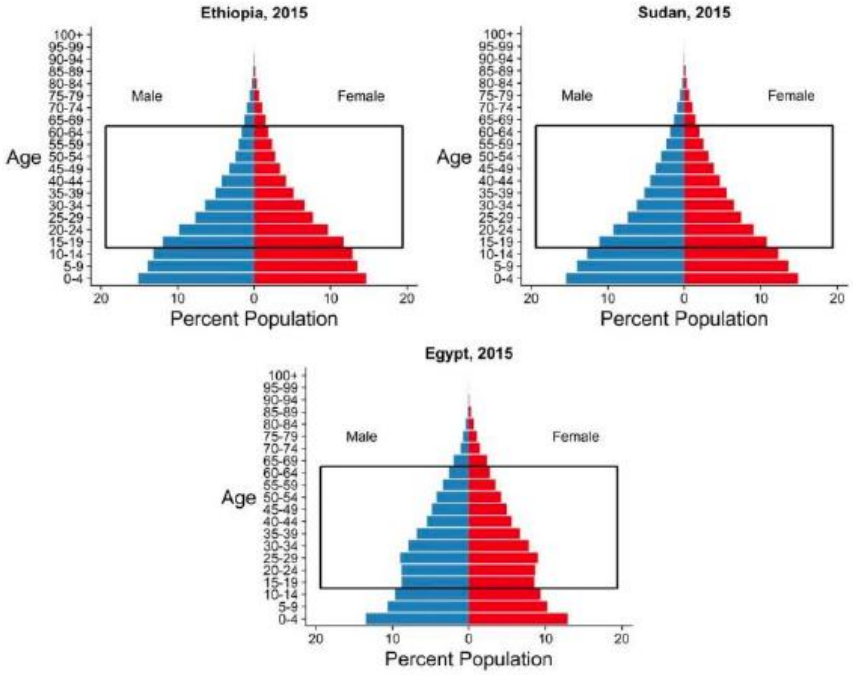

الاهرام السكانية

الهرم السكاني الذي يوصف التركيبة السكانية السودانية لمختلف الاعمار ينذر بمشاكل مستقبلية حادة، فعدد السكان في شريحة العشرينات يفوق ضعف عدد السكان في شريحة الخمسينات!. أي تحليل علمي لأحداث ثورة ٢٠١٩/٢٠١٨ لا بد ان يتطرق الي هذه الحقيقة الموضوعية، كواحدة من عدة عوامل اخري تشكل الاحداث في السودان. في حالة عدم مواجهة التحدي السكاني في السودان، فليس من المستبعد ان تقوم الثورة الشعبية القادمة في السودان ضد نظام ديمقراطي، لعجزه عن تحقيق الطلب المتزايد وبوتيرة متسارعة، على الخدمات الضرورية والحيوية التي تطالب بها الجماهير.

١٢. مؤسسات الأمن القومي السودانية الحديثة

يتطلب النظام الديمقراطي المستدام في السودان مؤسسات قوية للأمن القومي مصممة لحماية الأمة، ولحماية النظام الديمقراطي. هناك حاجة إلى مبادرة مهمة لإعادة هيكلة مؤسسات الجيش والشرطة والأمن لتتوافق مع طبيعة النظام الديمقراطي الجديد، وللاستثمار في تحسين الكفاءة التقنية لهذه المؤسسات من أجل خلق قوى حديثة وفعالة.

يجب تقاسم عبء وشرف الخدمة في القوات المسلحة السودانية من قبل جميع السودانيين، من مختلف الأقاليم، وجميع الخلفيات. الوضع الحالي حيث الخدمة كجنود في المؤسسات العسكرية، هو عبء يتحمله لدرجة كبيرة الشباب من المناطق والاقاليم المهمشة، لا يتفق مع قيم الثورة السودانية خصوصا العدالة، ويجب تغييره.

بالإضافة إلى أي استثمارات ضرورية في البنية التحتية المادية، هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لتدريب وتثقيف الأفراد حول مبادئ النظام الديمقراطي، ومفاهيم سيادة القانون، وقواعد الفصل بين السلطات، ودور هذه المؤسسات المهم في المنظومة الديمقراطية المدنية. ينبغي أن تضع أي مؤسسة أمنية سودانية حديثة بروتوكولات للتثقيف حول أساسيات الحقوق المدنية، وللتدريب المستمر على قواعد التعامل مع السكان المدنيين.

١٣. نحو دور فاعل للصحافة في السودان

يجب أن تلعب الصحف دورًا مهمًا في أي نهضة سودانية، كمنافذ للمشاركة العامة ولتنوير الجماهير وتثقيفهم حول القضايا المهمة التي تواجه الأمة. تواجه الصحف في السودان وحول العالم ظروفا صعبة. شكل ظهور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تحديات كبيرة للنموذج المالي التقليدي للصحف وهدد مقدرتها على إستدامة التقاليد القديمة للصحافة. بالإضافة إلى ذلك، تضرر النموذج التقليدي لكيفية عمل الصحف بشكل كبير بسبب سياسات الحكومة في السودان خلال العقود الثلاثة الماضية.

يصعب إيجاد حلول لمشاكل الصحف الخاصة في السودان لتداخل العوامل المحلية مع تعقيدات ازمة الصحافة العالمية، ولذا اختار عدم الخوض في هذا الجانب من ازمة الصحافة السودانية. لكن ربما يكون هنالك فرصة لتطوير صحف عامة جديدة تدار بطريقة حيادية ومهنية. للمضي قدماً، أود أن أقترح مبادرة لإطلاق ودعم صحف سودانية جديدة (٢ أو ٣ صحف)، يتم نشرها ورقيا وإلكترونياً، تحت إشراف هيئة غير ربحية ومستقلة عن التدخل الحكومي المباشر، ولكن مع اعتماد نموذج مالي مماثل

للنموذج الذي تتبعه هيئة الإذاعة البريطانية (من بين عدة مؤسسات أخرى شبيهة). يتم دعم هيئة الإذاعة البريطانية من خلال رسوم ترخيص التلفزيون التي تدفعها كل أسرة في بريطانيا. نظرًا لاختلاف الظروف في السودان، يمكن دعم هذه الهيئة المقترحة في السودان برسوم رمزية يتم فرضها بتشريع حكومي على كل مستخدم إنترنت، تضاف الي رسوم استخدام الإنترنت الخاصة بهم. يمكن تبرير هذه الرسوم بحقيقة أن المحتوى الذي تنتجه هذه الصحف سوف يتم الوصول إليه بحرية ومجانا عبر الإنترنت من داخل السودان. قد تتقاضى نفس الهيئة رسومًا صغيرة مقابل تصفح الصحف من قبل مستخدمي الإنترنت من خارج السودان، هذا بالإضافة إلى المصادر التقليدية للإيرادات من بيع النسخة الورقية والاشتراكات والإعلانات.

يمكن أن تدار هيئة الصحف السودانية الجديدة بواسطة مجلس ادارة معين من صحفيين وقادة مجتمع مدني محترمين من مختلف الأطياف السياسية. قد يختار مجلس الإدارة إطلاق ودعم عدد قليل (٢ إلى ٣) من الصحف الجديدة، مما يعكس تنوع الآراء الفكرية والسياسية، مع فرض درجة عالية من الاحترافية والنزاهة. لنجاح هذا النموذج المقترح، يجب اختيار رؤساء تحرير الصحف بعناية، من الاكفاء الذين يحترمون القيمً المهنية الراسخة. أقدم هذا الاقتراح مع دعوة صادقة لمزيد من التدقيق والإثراء من جميع أولئك الذين يؤمنون بالدور المهم للصحافة في تشكيل مستقبل السودان.

الواقعية (البراغماتية) الرشيدة في السودان

من سيقود النهضة السودانية؟ يبدو أن الجواب هو منظمة سياسية جديدة تعتمد على طريقة تفكير جديدة. ليس ايدولوجية جديدة بل طريقة تفكير جديدة، تقبل الواقع الموضوعي كما هو وتتعامل معه من خلال حيثياته، وليس عن طريق اسقاط الواقع واجباره على ان يطابق نموذج نظري تفرضه وتتوقعه نظرية سياسية وفكرية. طريقة تفكير جديدة تستشف الدروس من الماضي ولكن قبل ذلك تنهمك في دراسة تجارب الشعوب الأخرى في القرن الحادي والعشرين للتزود من التجارب الناجحة بالزاد المجرب الذي سوف يعين النهوض بالسودان الي افاق جديدة.

يتم تعريف الواقعية (البراغماتية) هنا على أنها النهج التجريبي الذي يسعى إلى دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في السودان من خلال تبني حلول ثبت نجاحها في مكان آخر من العالم، دون قيود من أي فلسفة أو أيديولوجية سياسية تقليدية. يتم

تشخيص المشكلات بدقة من خلال المسح الميداني وجمع البيانات ذات الصلة، ويتم تطوير الحلول وتطبيقها بالاستفادة من التجارب الشبيهة وقصص النجاح التي تم توثيقها في التعامل مع المشكلات المماثلة من جميع أنحاء العالم. يجب تفصيل هذه الحلول وتعديلها لتناسب الظروف المحلية للسودان. علاوة على ذلك، يجب أن تكون الواقعية (البراغماتية) في السودان رشيدة، غير مطلقة الحدود، بل مقيدة بقيم العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومسترشدة بمجموعة القيم السودانية الأخرى المضمنة في العقد الاجتماعي السوداني.

تأثرت الأحزاب السياسية السودانية القديمة (التقليدية والحديثة)، وفي الوقت نفسه تشكلت من خلال، دائرة الحكم الفاشل التي سادت في السودان خلال العقود الستة الماضية. ومع تقديري لإسهاماتهم السياسية الإيجابية وتضحياتهم والأعمال الوطنية من قبل العديد من أعضاء وقيادات هذه الاحزاب، إلا أن الظروف السياسية القاسية في البلاد اعاقت أي ابتكارات وقيدت أي جهود تحديث داخل هذه المنظمات لأكثر من نصف قرن. من أجل تفادي العودة الي دائرة الفشل السياسي هذه، سيتعين على جبهة سياسية عريضة، أن تظهر الي السطح تحت قيادة شباب ثورة ٢٠١٨/ ٢٠١٩، مكونة من افراد وجماعات سياسية تتحد حول برنامج تغيير ونهضة جديد، لتدير عملية التحول المطلوب بكفاءة، فبنود برنامج التغيير السياسي في السودان إلى حد كبير غير مثيرة للجدل.

تمتد الأيديولوجيات السياسية في السودان عبر كل ألوان الطيف السياسي من السلفية إلى الإخوان المسلمين والقومية العربية والإفريقية والماركسية. كل هذه الإيديولوجيات كانت متجذرة في ظروف القرن العشرين. لم تكن موجودة في القرن التاسع عشر، ولا أحد يعلم إذا كانت سوف تبقى مؤثرة حتى نهاية القرن الحادي والعشرين. لقد عانى الشعب السوداني خلال نصف القرن الماضي من خلال تجربتان فاشلتان تميزتا بالحكم الديكتاتوري والقمع في أعقاب انقلابين عسكريين، من اليسار في ١٩٦٩ ومن اليمين في ١٩٨٩. تشير الأدلة التجريبية إلى أن هاتين التجربتين، بالإضافة الي معظم التجارب الشبيهة التي قادتها الإيديولوجيات الثورية في القرن العشرين في مختلف دول العالم، كانت قصيرة ومحدودة العمر، وفي معظم الحالات انهارت ضحية لهياكلها الجامدة، او نتيجة لانتفاضة مشروعة في وجه القهر والظلم.

ومن ناحية اخري، اتبعت جميع البلدان التي حققت تقدماً اقتصادياً واجتماعياً جيداً، في التاريخ الحديث، سياسات إنمائية عملية تتبنى نسخة من اقتصاد السوق الحر ومقيدة بدرجات متفاوتة من سيطرة الحكومة على الاقتصاد الوطني. الميزة الرئيسية لهذا النظام هي المستوى العالي من المرونة، والذي يسمح بسيادة نظام اقتصادي وسياسي مناسب من بين خيارات متعددة تتراوح من الرأسمالية الخالصة التي تتميز بالحد الأدنى من الضمانات والقيود، إلى الاشتراكية الخالصة عندما يتم توسيع نطاق هذه الضمانات والقيود لتتيح للحكومة السيطرة الكاملة على الاقتصاد، وكذلك كل خيار آخر بين هذين الخيارين. افراد الشعب، من خلال ممثليهم في نظام ديمقراطي حر، يحتلون موقع القيادة في هذا النظام ويعدلون طبيعة الاقتصاد وشخصية الدولة الحديثة لتعكس إرادتهم الحرة، وفي نهاية المطاف لتعكس القيم والمصالح الحقيقية للأمة.

تشير الأدلة التجريبية إلى أنه يمكن تحقيق مستويات عالية من العدالة الاجتماعية والاقتصادية من قبل الدول التي تدار بحكمة ودرجة عالية من الواقعية (البراغماتية) مع الحفاظ على الحريات الاقتصادية والسياسية. في أعقاب ثورة ٢٠١٨/ ٢٠١٩ في السودان، يبدو أن الوقت قد حان للسودان للقفز نحو الامام، بقلب الصفحة على كل منتجات القرن العشرين السياسية، واعتماد نهج واقعي (براغماتي) رشيد، تدعمه الأدلة التجريبية المتراكمة من جميع أنحاء العالم، لتحقيق تنمية مستدامة تحقق التوازن بين الاقتصاد القائم على السوق الحر والقيود والضمانات اللازمة لتحقيق مستوي عالي من العدالة الاجتماعية والاقتصادية في السودان.

* الأفكار المقدمة في هذا المقال لا تهدف إلى تقديم حلول نهائية ومحددة لأي من المشاكل المعقدة التي تواجه السودان في هذا المنعطف المهم. هذه مجرد أفكار أولية تُقدم كمساهمة متواضعة في حوار افكار وطني، يحتاجه السودان، بشكل مفتوح وبأسلوب صريح وشفاف، وبمشاركة واسعة من جميع أولئك الذين يهمهم مستقبل السودان. جميعنا مواجهون في هذا الظرف بفرصة تاريخية نادرة لا نملك أن نضيعها.